

تقييم سياسة الإنفاق العام في الجزائر ودورها في تحسين مستوى المعيشة خلال الفترة (2001-2018)
Evaluation of the public expenditure policy and its role to improving the standard of living in
Algeria (2001-2018)

أ. كون فتيحة¹، أ.د. خليل عبد القادر² / Koun Fatiha / Khelil Abdelkader

¹ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة المدية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، Koun.fatiha@gmail.com

² كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة المدية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، khelil_aek@yahoo.com

تاريخ النشر: 2020/04/03

تاريخ القبول: 2020/03/11

تاريخ الاستلام: 2019/09/27

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم سياسة الإنفاق العام المتبعة في الجزائر للفترة (2001-2018) ودورها في تحسين المستوى المعيشي بالجزائر، وذلك من خلال تحليل وتقييم مجموعة من مؤشرات مستوى المعيشة والتي لها علاقة بالسياسة الإنفاقية، وإظهار مدى تحسنتها أو انخفاضها ابتداء من سنة 2001 إلى غاية 2018. وتم استخدام المنهج الوصفي بإجراء دراسة تحليلية عن حالة الجزائر للفترة المذكورة، وتوصلنا إلى أن هناك تحسناً في مستوى المعيشة في الجزائر، لكنه يبقى دون المستوى المطلوب خاصة مع عدم توفر مجموعة من العوامل من بينها ضعف القطاع الإنتاجي.

كلمات مفتاحية: الإنفاق العام، مستوى المعيشة، الجزائر.

تصنيف JEL: E2، H50

Abstract:

This paper aims to highlight and detect the extent to which **public expenditure politics** of Algeria during 2001-2018 contributes to the improvement of **the standard of living** in the country, to achieve that we analysed and evaluated a various standard of living **indicators**. The research adopted the descriptive analytical approach to undertake an analytical study of Algeria's case during the period mentioned .we have found that there is an improvement in the standard of living in the country but it remains below the global average, and that it suffers from severe weaknesses which is fostering by the absent of radical factors as the weak productive sector

Keywords: public expenditure, the standard of living, Algeria.

Jel Classification Codes: E2, H50

Résumé: Cet article est identifier la contribution de la politique de **dépenses publiques** adoptée en Algérie pour la période (2001-2018) à l'amélioration du **niveau de vie** en Algérie en analysant et en évaluant une série d'**indicateurs** du niveau de vie. On a utilisé L'approche descriptive pour mener une étude analytique sur la situation de l'Algérie au cours de la période (2001-2018). Nous avons constaté une amélioration du niveau de vie en Algérie, mais celui-ci reste en deçà du niveau requis, notamment en l'absence de plusieurs des facteurs, notamment la faiblesse du secteur productive.

Mots-clés: dépense publique, niveau de vie, Algérie.

Codes de classification de Jel: E2, H50

1. مقدمة:

يُعتبر الارتقاء بمستوى معيشة المواطنين هدفاً أساسياً من أهداف السياسات العامة لأي دولة مهما كان طبيعة نظامها السياسي أو الاقتصادي، لذا تحرص كل دولة على قياس مستوى معيشة سُكَّانها ورصد كل ما يطرأ عليه من تغيرات، وذلك للتعرف على مدى اقترابه أو اقتراب مكوناته المختلفة من مستويات معينة، ولتحليل أسباب التغيرات والوقوف على مدى اتصالها بالسياسات المُطبَّقة، أو بظروف قد تكون داخلية أو خارجية، مما يُمكنُ مُتَّخِذِي القرار من تحديد ما يجب إدخاله على السياسات العامة الجارية، من تعديلات للمساعدة على التحسين المتواصل لمستوى المعيشة.

وعرفت الجزائر بداية من الألفية الثالثة تحسناً في الوضعية المالية، نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، مما سمح لها بالدخول في مرحلة جديدة، وإتباعها لسياسة إنفاقية توسعية على طول الفترة (2001-2018)، تم تجسيدها في شكل برامج تنموية مرفوقة بسياسات إصلاحية وهي برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) والذي خُصص له مبلغ مالي مقداره حوالي 525 مليار دينار جزائري، والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) والذي خُصص له مبلغ مالي مقداره حوالي 9680 مليار دينار جزائري، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) والذي خُصص له مبلغ مالي مقداره حوالي 11534 مليار دينار جزائري، بالإضافة إلى البرنامج الخماسي (2015-2019) بمبلغ 22100 مليار دينار جزائري، والذي كان الغرض من ذلك هو تدارك التدهور الحاصل في مستوى النشاط الاقتصادي، وتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، كان من بينها الارتقاء بمستوى معيشة المواطنين. وهنا يُثارُ النقاش حول دور سياسة الإنفاق العام في تحسين مستوى المعيشة بالجزائر للفترة (2001-2018).

إشكالية البحث: اعتماداً على هذا الطرح، وضمن إطار الهدف العام للدراسة، ارتأينا صياغة إشكالية موضوع بحثنا كما يلي: ما هو دور الإنفاق العام في تحسين مستوى المعيشة بالجزائر للفترة (2001-2018)؟

الفرضيات: وتسعى الدراسة إلى اكتشاف صحة الفرضية التالية: ليس هناك تأثير كبير لسياسة الإنفاق العام على مستوى المعيشة في الجزائر خلال الفترة 2001-2018.

هدف البحث: يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل سياسة الإنفاق العام المُتبعة في الجزائر للفترة (2001-2018) ودورها في تحسين المستوى المعيشي بالجزائر، وذلك من خلال تحليل وتقييم مجموعة من مؤشرات مستوى المعيشة، والتي لها علاقة بالسياسة الإنفاقية، وإظهار مدى تحسُّنها أو انخفاضها ابتداء من سنة 2001 إلى غاية 2018.

أهمية البحث: تكمن أهمية هذا البحث في معرفة متطلبات تحسين مستوى المعيشة بالجزائر، من خلال معرفة المؤشرات الاقتصادية الأكثر دلالة على نجاح أو فشل سياسة الإنفاق العام في الارتقاء بمستوى معيشة المواطنين.

وبالنظر إلى طبيعة الموضوع، اتبعنا المنهج الوصفي عند استعراضنا للإطار النظري للإنفاق ومستوى المعيشة، ونستعمل كذلك منهج دراسة حالة في الدراسة التحليلية، من خلال تحديد وجمع البيانات والمعلومات من مُختلف المصادر والهيئات والمنظمات الوطنية والدولية، ثم تبويبها وتفسيرها وتحليلها بهدف معرفة الدور الذي لعبته سياسة الإنفاق العام خلال فترة الدراسة بالارتقاء بمستوى المعيشة في الجزائر.

2. الإطار النظري للدراسة

1.2. الدراسات السابقة: هناك مجموعة من الدراسات بعضها يتعلق بسياسة الإنفاق العام، وأخرى تهتم بمستوى المعيشة.

- دراسة (بوطوبة محمد، بزواوية عبد الكريم وآخرون، 2015)، أُعدت هذه الدراسة كمقال بعنوان "مساهمة القاع الحكومي في تحسين المستوى المعيشي للعائلات - دراسة ميدانية بدائرة ندرومة" منشورٌ في منشورات البحث الحوكمة والاقتصاد

الاجتماعي، العدد رقم 01، سبتمبر 2015، وكان من بين أهداف هذه الدراسة إبراز مدى مساهمة الإنفاق الحكومي في تحسين المستوى المعيشي للأفراد، والتي تم فيها تسليط الضوء على عينة من دائرة ندرومة (ولاية تلمسان)، بالاستعانة بمجموعة من المتغيرات وهي: إعانات البناء (السكن)، الاستفادة من ماء الشرب، والكهرباء والغاز الذي يوفره القطاع الحكومي، الاستفادة من التعليم المجاني، المساعدات الطبية (الصحة)، دعم التشغيل.. و أهم ما توصلت إليه الدراسة هو أن الجزائر قد بذلت مجهودات لتحسين المستوى المعيشي للمواطنين، حيث استفادت معظم العائلات من المساعدات والإعانات الموجهة لميادين التعليم والصحة، والشغل المدعم والبنى التحتية، ولكن رغم هذا يبقى ميدان السكن والتشغيل وشبكة الاتصال لم يحظى بالدعم الكافي التي تعرفه باقي الميادين، إذ أن العديد من العائلات مازالت تعاني من مشكل السكن، وعدم الاستفادة من بعض الخدمات العمومية كالتوصيل شبكة الانترنت، ويختلف بحثنا عن هذه الدراسة بمحاولة معرفة مستوى المعيشة في الجزائر للفترة (2001-2018) من خلال تحليل وتقييم مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية :

- دراسة (Dajana Cvrlje et Tomislav Ćorić، 2010)، أعدت الدراسة كـمقال بعنوان "Macro & micro aspects of standard of living and quality of life in a small transition economy: The case of Croatia منشور في سلسلة أبحاث عملية، كلية الاقتصاد والأعمال، زغرب (Zagreb)، كرواتيا، العدد 10-02، فيفري 2010. هدفت الدراسة إلى تحديد وتقييم مستوى المعيشة ونوعية الحياة في كرواتيا باستخدام مجموعة من المؤشرات، ومن أهم ما توصل إليه الباحثان أن معظم المؤشرات الموضوعية (تقيس الوضعية الاقتصادية للبلاد) كانت منخفضة إذا ما تم مقارنتها مع الإتحاد الأوروبي نتيجة لتأثير الأزمة العالمية لسنة 2008، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف المعيشة وزيادة ظاهرة الفقر، أما بالنسبة للمؤشرات الذاتية (تقيس الرفاه من خلال منظور الفرد) فهي مرتفعة بسبب أن الناس في كرواتيا راضون باعتدال عن حياتهم اليومية والتمتع بها، وتختلف عن هذه الدراسة من خلال الاهتمام بتحليل مؤشرات مستوى المعيشة فقط ودور البرامج التنموية المتبعة في الجزائر للفترة (2001-2018) في تحسينه أو انخفاضه.

2.2. مفهوم الإنفاق العام وصوره: يُمثل الإنفاق الحكومي مُكون أساسي من مكونات الطلب الفعال، ومُحدّد رئيسي لتحقيق توازن الاقتصاد، خاصة في الدول التي تُعاني من ركود اقتصادي، حيث تسمح آلية تعزيزه من تحفيز الاستثمار مما يؤدي إلى تحقيق نمو في الاقتصاد وامتصاص قدر معتبر من حجم البطالة، وتحسين ظروف معيشة السكان.

1.2.2. تعريف الإنفاق العام: ليس هناك تعريف مُحدّد للإنفاق العام، وقد تطور مع تطور دور الدولة من جهة، ونوع الاقتصاد من جهة أخرى، فهو بصفة عامة مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة. (حشيش و رشدي، 1998، صفحة 148)

وَيُمْكِنُنَا استخلاص خصائص الإنفاق العام من خصائص النفقة العامة وهي: (خصاونة، 2015، الصفحات 50-52)

✓ النفقة العامة مبلغ نقدي: إنَّ كل ما تنفقه الدولة سواء من أجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة أو شراء السلع الرأسمالية اللازمة للعمليات الإنتاجية أو منح الإعانات والمساعدات بأشكالها المختلفة يجب أن يتخذ الشكل النقدي حتى يدخل في مجال النفقات العامة؛

✓ صدور النفقة العامة من أحد أشخاص القانون العام: أي أن يكون الأمر بها شخص معنوي عام، فالطبيعة القانونية

للأمر بالإنفاق عنصر أساسي في تحديد ما إذا كانت هذه النفقة عامة أو خاصة (ضيف، 2015/2014، صفحة 94).

✓ الهدف من النفقة العامة تحقيق منفعة عامة: لا بد أن تُستخدَم النفقة العامة من أجل إشباع حاجات عامة، وهذه الأخيرة تمتاز بالتجدد والتداخل.

2.2.2. صور الإنفاق العام: يُستخدم الإنفاق العام في مجالات كثيرة نذكر منها ما يلي: (فوزي، 1971، صفحة 68)

أ- الإنفاق على التعليم والصحة العامة: يهدف هذا النوع من الإنفاق إلى خلق مجتمع مُنتج عن طريق تنمية عقول وأجسام أفرادها، حيث تعمل الحكومة على تهيئة فرص التعليم للجميع لخلق المواطن الصالح من جهة، وزيادة مقدرة الأفراد على الإنتاج والتمتع بثمار إنتاجهم عن طريق البرامج الطبية والصحية العامة:

ب- الإنفاق الاجتماعي: هو واسع جداً يهدف إلى توطيد العلاقة ما بين أفراد المجتمع، ومساعدة من يُعاني من مشاكل اجتماعية ناجمة عن أسباب اقتصادية. وهو يشمل الإنفاق على العاطلين عن العمل، وكبار السن، والمصابين... الخ، بالإضافة إلى ما يتم إنفاقه على الترفيه والثقافة والعبادة (AMATH, 2016, p. 109)؛

ت- الإنفاق على الأجور والرواتب والتقاعد: تُعتبر الأجور والرواتب مبالغ نقدية تقدمها الدولة للأفراد العاملين في أجهزتها المختلفة مُقابل الخدمات التي يُقدمونها، حيث تُراعي أسس معينة عند تحديدها مثل: طبيعة العمل، تكاليف المعيشة الاختصاص... الخ، أما مبالغ التقاعد فتقدمها الدولة بصورة دورية إلى الأفراد الذين عملوا في أجهزتها المختلفة ثم بلغوا السن القانوني وأحيلوا على التقاعد (طاقة و العزاوي، 2007، صفحة 49)؛

ث- الإنفاق على التنمية: تُعتبر التنمية من العناصر الأساسية للاستقرار والتقدم الاجتماعي، وهي تُركّز على تحقيق الرقي والتقدم في عدّة مجالات، وتلبية متطلبات أفراد المجتمع بما يتماشى مع احتياجاته وإمكانياته في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية. والإنفاق على التنمية شامل وواسع نذكر منه ما يلي: (فوزي، 1971، الصفحات 71-76)

- الإنفاق على الإسكان والتنمية الحضرية: بُغية زيادة إنتاجية المواطن وتحسين الحالة الصحية والمعيشية له تسعى الحكومات الحديثة إلى إقامة مساكن صحية مريحة للأسر ذات الدخل المنخفض، والتي تقطن في أحياء فقيرة،
- الإنفاق على تنمية الصناعة: تنمية الصناعة من الأهداف التي تسعى إليها كافة المجتمعات، فهي دعامة للنشاط الاقتصادي، وأساساً للتعبير على مستوى معيشة المواطنين، حيث تعمل الحكومات في الدول المتقدمة بالرقابة عليها وتوجيهها بما يتفق ومصالحها، مُستخدمة في ذلك عدّة طرق منها التسهيلات الائتمانية، خفض الضرائب... الخ؛
- الإنفاق على تنمية البنى التحتية: يعمل الإنفاق الحكومي على تطوير البنى التحتية بُغية زيادة فرص الاستثمار وتوسيع العمالة وزيادة القوة الشرائية لأفراد المجتمع.

3.2. مستوى المعيشة (المفاهيم وطرق القياس): يُعتبر مستوى المعيشة مصطلحاً واسع الاستخدام من قبل عدّة منظمات وهيئات دولية، والمُهتمين بالاقتصاد منذ بداية القرن العشرين، حيث أنهم لم يستطيعوا أن يتوصّلوا إلى مفهوم دقيق له، لاختلافه من بلد لآخر، حيث خضع لمناقشات عديدة، وكان من بين ما دار حوله النقاش: ما المقصود بمستوى المعيشة؟ وما هي مكوناته أو العناصر التي يتألف منها؟ وهل التحسّن في مستوى معيشة السكان يعني أنّه حدث إقلال من ظاهرة الفقر، وهناك توزيع لثمار الدخل بشكل متساوي على فئات المجتمع. وقد لوحظ أنه ليس من السهل الإجابة على هذه الأسئلة بشكل دقيق، ومصدر الصعوبة يكمن في مفهوم مستوى المعيشة وتداخله مع مصطلحات كثيرة (نوعية الحياة، الرفاه الإنساني، الرفاه الاقتصادي... الخ) من جهة، ومن جهة أخرى علاقته بمفاهيم أخرى منها مفهوم الفقر، وعدالة توزيع الدخل، حيث أنّ التحسّن في العناصر المُكونة لمستوى المعيشة أو مؤشراتنا يقودنا إلى التساؤل عن مدى علاقة هذا التحسّن بمستويات أخرى له علاقة بها.

يهتم مستوى المعيشة بالنواحي الاجتماعية، والثقافية، والسياسية، بالإضافة إلى النواحي الاقتصادية لأنها تؤثر عليه، فيُصبح هذا المفهوم معتمداً على هذه النواحي، وبذلك يختلف هذا المفهوم، وبالتالي المستوى من بلد لآخر، حيث تُستخدَم مثلاً

الأمم المتحدة في مقرراتها معنى مستوى المعيشة كقياس إجمالي لحالة المعيشة في دول مُختلفة، وفي فترة زمنية معينة، حيث تكون هناك تأثيرات سلبية على مستوى المعيشة نتيجة لحدوث الأزمات في الطاقة، أو البطالة المرتفعة، أو التضخم (الكليدار، 1991، صفحة 12). وعليه فإن مفهوم مستوى المعيشة لا يوجد له مفهوم مُوحّد من قبل الاقتصاديين والمهتمين، وبالتالي سوف يختلف تعريفه كذلك، فهو كمضمون يشير إلى أسلوب أو طريقة للعيش، ويُمكننا أن نُعرّفه على أنه "مجموع ما يملكه الفرد أو المجتمع من سلع وخدمات سواء كانت مادية أو غير مادية (كالتعليم والصحة وغيرها) خلال فترة زمنية معينة، والتي تم اقتناؤها بطريقة مباشرة، أو بطريقة غير مباشرة (كتوفيرها مجاناً من طرف الحكومة أو من أطراف أخرى)، حيث يعكس هذا المجموع مستوى الرفاهية لدى الفرد أو المجتمع ككل خلال نفس الفترة". ويتم قياسه والتعرف على مستواه بالاعتماد

على مؤشرات متعددة تمثل الجوانب المختلفة له من بينها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

أ- مؤشر نصيب الفرد من الدخل الوطني: يُعبر هذا المؤشر عن قدرة الأسرة على الحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية، التي تُعدّ المحور الأساسي لمستوى معيشتها، ولقد استُخدِمَ هذا المؤشر للمقارنة بين مستوى المعيشة في البلدان المختلفة، باعتبار أن حصة الفرد من الدخل الوطني تعكس مستوى معيشتة؛

ب- طريقة المؤشرات الإجمالية المتعددة: تأخذ هذه الطريقة في قياس مستوى المعيشة جوانب متعددة له، حيث ظهرت نتيجة إدراك أن مستوى المعيشة لا يُمكن قياسه باستخدام مؤشر منفرد واحد، فهي تشمل إضافة إلى الدخل والاستهلاك جوانب أخرى كالصحة والتعليم ونوعية الغذاء والسكن والمياه والصرف الصحي.....الخ؛

ت- مؤشر تكلفة المعيشة الحقيقي: إن هذا المؤشر يُعتبر مقياساً للتضخم، وهو يُمثل الحركة التصاعديّة للأسعار، ويُستخدم لتحديد القيمة الحقيقية للنقود، وبصفة خاصة للأجور، ومنها قياس مستوى معيشة العمال؛

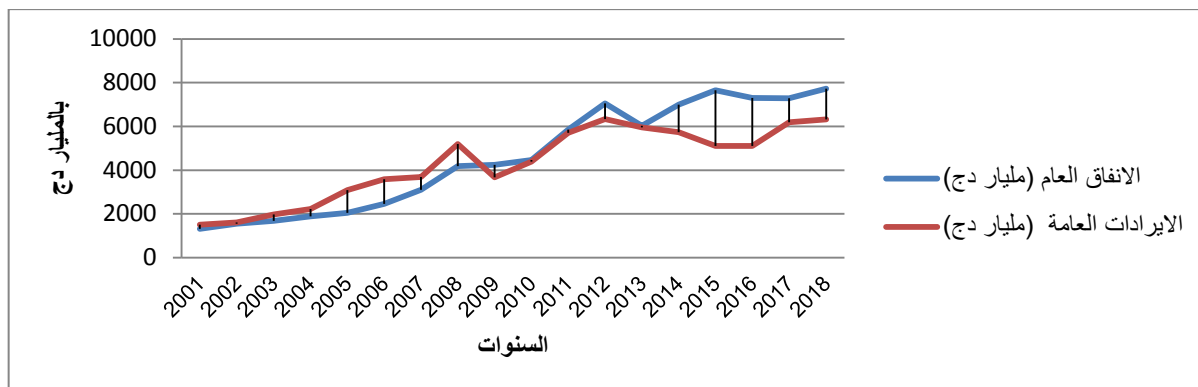
ث- المؤشرات الديمغرافية: تتضمن المؤشرات الديمغرافية مؤشرات عن عدد السكان من حيث العدد الإجمالي، والعمر الوسيط، ونسب الإعالة ومعدلات الخصوبة الإجمالية، وهي تُساعد في تقييم حجم الأعباء الملقاة على عاتق القوى العاملة في بلد معين. ومن أجل معرفة الوضعية الديمغرافية لا بد من دراسة النمو الديمغرافي والولادات والخصوبة وكذا العمر المتوقع للحياة. ج- مؤشرات الفقر وعدالة توزيع الدخل: إن الحديث عن مستوى المعيشة في بلد ما يقودنا مباشرة إلى الحديث عن مستوى الفقر ومدى عدالة توزيع الثروة في ذلك البلد، لذلك هناك مجموعة من المؤشرات حولهما تُدُلُّ على مدى تحسن أو انخفاض مستوى المعيشة، يتم إصدارها سنوياً من طرف منظمات وهيئات محلية ودولية منها: مؤشرات خط الفقر (خط الفقر العام، نسبة الفقر، مؤشر فجوة الفقر..الخ) ومؤشرات التنمية البشرية (الفقر البشري والفقر المتعدد الأبعاد)، بالإضافة إلى مؤشرات العدالة في توزيع الدخل والإنفاق ومنها معامل جيني ومنحنى لورنس.

3. الدراسة التطبيقية: نحاول في الجانب التطبيقي من هذه الدراسة القيام بدراسة تحليلية اقتصادية لتطور الإنفاق العام في الجزائر ودوره في تحسين مستوى المعيشة بالجزائر للفترة (2001-2017).

1.3. تطور الإنفاق العام في الجزائر للفترة (2001-2018): عرّف الإنفاق العام بداية من الألفية الثالثة زيادة مستمرة نتيجة التحسن في المداخل النفطية مما مَكَّنَ الحكومة من الشروع في تنفيذ حزمة من البرامج الاستثمارية ابتداء من سنة 2001 بُغية تحفيز النشاط الاقتصادي وتحسين معيشة المواطنين والتي تمثلت في برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004) بمبلغ إجمالي قدره حوالي 525 مليار دينار جزائري، وبرنامج التكميلي لدعم النمو بمبلغ مالي مقداره حوالي 9680 مليار دينار

(أ.كون فتيحة، أ.د خليل عبد القادر)، تقييم سياسة الإنفاق العام في الجزائر ودورها في تحسين مستوى المعيشة خلال الفترة (2001-2017)

جزائري وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي بمبلغ 11534 مليار دينار جزائري، بالإضافة إلى البرنامج الخماسي (2015-2019). وفيما يلي الشكل رقم (01) يوضح تطور الإنفاق العام والإيرادات العامة في الجزائر للفترة (2001-2018) شكل 1: تطور الإنفاق العام والإيرادات العامة في الجزائر للفترة (2001-2018)



المصدر: من إعداد الباحثان بناءً على معطيات الملحق رقم (01).

من خلال الشكل البياني أعلاه نلاحظ أن هناك اتجاهاً تصاعدياً للإنفاق العام من سنة 2001 إلى غاية سنة 2012 ليعرف انخفاضاً في سنة 2013 ليعاود الارتفاع الطفيف من جديد من سنة 2014 إلى سنة 2017. حيث ارتبطت زيادة معدلات نمو الإنفاق العام خلال مرحلة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ميزت هذه الفترة، وبالتوسع الكبير في الخدمات الاجتماعية حيث بلغ متوسط معدل الزيادة في الإنفاق العام في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2004-2001) إلى 12,73 %، أما خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو (2009-2005) فوصل إلى 18,14 % نظراً لإدراج برامج تكميلية خاصة بولايات الجنوب والهضاب العليا، والقضاء على السكن الهش. ثم في البرنامج توطيد النمو للفترة (2014-2010) بلغ متوسط الزيادة في الإنفاق العام 11,72 %.

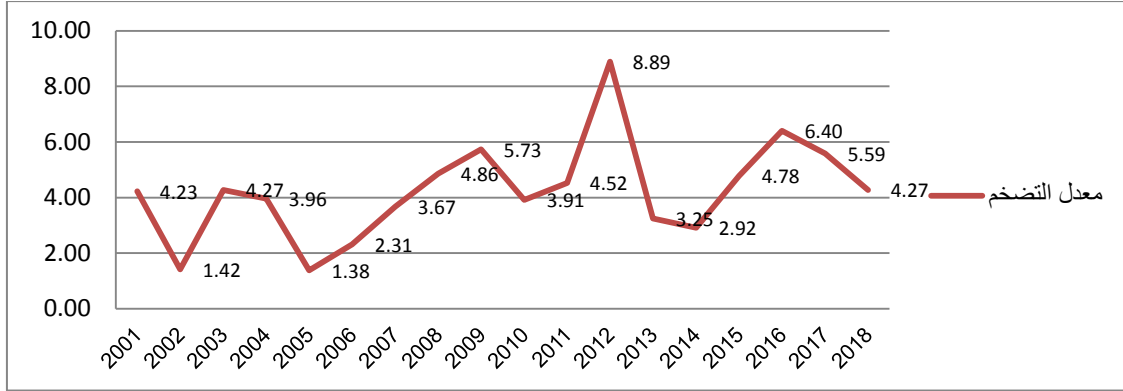
ويلاحظ كذلك من خلال الملحق رقم (01) أن نسبة الإنفاق العام من الناتج الداخلي الخام قد تجاوزت 25 % خلال طول فترة تنفيذ البرامج التنموية، حيث بلغ متوسط الإنفاق العام من الناتج الداخلي الخام (PIB) أعلى نسبة له خلال تنفيذ برنامج الخماسي (2014-2010). وهو ما يعكس توجه الدولة نحو السياسة التوسعية والتي جعلت عجز الموازنة العامة يتعمق منذ سنة 2009 (5,7 % من PIB) ليبلغ 15,3 % من PIB نهاية سنة 2015. ولكن نتيجة للإجراءات المتخذة من طرف الحكومة والرامية إلى ترشيد الإنفاق العام (خاصة في جانب نفقات التجهيز وتجميد الكثير من المشاريع خلال سنة 2017 وصلت نسبة العجز من PIB على التوالي إلى 5,9 % و7 % نهايتي سنة 2017 و2018 نتيجة تمويل هذا العجز من صندوق ضبط الإيرادات والذي استُنْفِد عن آخره نهاية سنة 2017، و التمويلات المصرفية من طرف بنك الجزائر في إطار التمويل غير التقليدي. كان لتدفق الإيرادات النفطية أثراً بالغاً على توسيع نفوذ الدولة ومجالات تدخلها من خلال زيادة الإنفاق العام والذي يؤدي إلى إيجاد طلب جديد عبر آلية المضاعف بهدف تحفيز النشاط الاقتصادي، حيث يتضح من الشكل البياني رقم (1) أعلاه أن حجم الإيرادات العامة كان يُعطي حجم الإنفاق العام إلى غاية سنة 2009 أين بدأ يظهر العجز في الميزانية العامة بسبب انخفاض الإيرادات من جهة، والشروع في برنامج توطيد النمو الاقتصادي الذي خصص له مبلغ 286 مليار دولار موزعة بين استكمال المشاريع الكبرى (130 مليار) وإطلاق مشاريع جديدة (156 مليار دولار).

2.3. تطور مؤشرات مستوى المعيشة بالجزائر للفترة (2001-2018): هناك مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية الدالة على مستوى المعيشة في بلد ما، حيث يتم الاعتماد عليها من طرف العديد من الهيئات والمنظمات الدولية

ومن بينها منظمة الأمم المتحدة عن طريق برنامجها الإنمائي من خلال مؤشر التنمية البشرية للدول الذي تُصَدِّره سنوياً لمعرفة تقييم مستوى المعيشة. ونظراً لتَعَدُّدها نركز على مجموعة منها في الجزائر خلال الفترة (2001-2018).

1.2.3. مؤشر تكلفة المعيشة الحقيقي (معدل التضخم): من خلال الشكل البياني الموالي نعرض تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2018)

شكل 2: تمثيل بياني لتطور مؤشر تكلفة المعيشة الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (2001-2018)



المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على تقارير الديوان الوطني للإحصائيات خلال الفترة (2001-2018)

يلاحظ من الشكل البياني أعلاه أن معدل التضخم خلال الفترة (2001-2011) كان في الارتفاع مرة والانخفاض مرة أخرى نتيجة للإدارة الصارمة لتدخلات السياسة النقدية، ليعرف بعد ذلك معدل التضخم أعلى مستوى له سنة 2012 بمعدل 8,89 % بسبب التوسع النقدي الذي عرفته ميزانية الحكومة ليُعاود الانخفاض نهاية سنة 2014 ويُعاود الارتفاع من جديد نهاية سنة 2016 بسبب النقائص في ضبط الأسواق وإلى الوضعيات المهيمنة في معظم أسواق السلع الاستهلاكية. ليعرف فيما بعد في نهاية سنة 2018 انخفاض إلى 4,27 %.

2.2.3. نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي: تهدف أي دولة من أجل تحسين مستوى معيشة مواطنيها إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني، ومنه ارتفاع متوسط نصيب الفرد منه، وبالتالي التحسُّن في مستوى معيشته، فهو يُعتبر من أهم المؤشرات المُستخدَمة للتعبير عن المستوى المعيشي للأفراد، حيث يَسْتَعْمِلُه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كَبُعْدٍ من أبعاد مؤشر دليل التنمية البشرية. وقد عرف هذا المؤشر في الجزائر تحسُّن في السنوات الأخيرة مبرزاً المواصلة نحو النمو والتطور فيما يخص التنمية البشرية، ومدى الاهتمام بالموارد البشري، ومحاولة تحسين وضعه في جميع المجالات، مما أدى إلى تحسُّن ترتيبها (الجزائر) ضمن الدول من سنة إلى أخرى، حيث انتقلت من المرتبة (93) حسب تقرير سنة 2014 إلى المرتبة (85) حسب تقرير سنة 2018، مُعزِّزة بذلك مكانتها في مجموعة البلدان ذات "التنمية البشرية المرتفعة".

وحسب الملحق رقم (02) نلاحظ أن هناك ارتفاع في نصيب الفرد من الدخل الوطني حيث وصل في نهاية سنة 2017 إلى 143,38 ألف دج بعدما كان لا يتجاوز 105,9 ألف دج نهاية سنة 2001، هذا ظاهرياً ولكن بالنظر إلى إحصائيات البنك الدولي حول تطور نمو نصيب الفرد من إجمالي الدخل الوطني نجد أن تلك الزيادة ليست حقيقية، حيث هناك انخفاض في معدل النمو سنوياً، ليتبعه ارتفاع في معدلات التضخم بسبب زيادة الكتلة النقدية دون زيادة في السلع والخدمات، وأثر ذلك على مستوى معيشة المواطنين، وعلى استهلاكهم النهائي، حيث عرفت نسبة استهلاك الأسر من الناتج المحلي الإجمالي عدم الاستقرار، وارتفاعها مرة وانخفاضها مرة أخرى، تبعاً لارتفاع وانخفاض الأسعار وهذا خلال الفترة (2004-2011)، ليُعاود الارتفاع مرة أخرى لتصل في نهاية سنة 2017 إلى 51% لتعرف انخفاضاً من جديد في نهاية سنة 2018 إلى 48,9 % (ONS, 2019, p. 13).

(أ.كون فتيحة، أ.د خليل عبد القادر)، تقييم سياسة الإنفاق العام في الجزائر ودورها في تحسين مستوى المعيشة خلال الفترة (2001-2017)

3.2.3. تطور الإنفاق الاستهلاكي: يُستخدَم الاستهلاك كمؤشر مهم للتعبير عن مستوى الرفاهية التي يَتَمَتَّعُ أيُّ مجتمع بها، لذا اهتمت الجزائر به من خلال حُطَّطها التنموية سعياً منها لرفع مستوى معيشة مواطنيها. وتتركَّب البُنْيَة الهيكلية للإنفاق الاستهلاكي من الاستهلاك العائلي (الخاص) والاستهلاك العام.

أ- الإنفاق الاستهلاكي الخاص: يُعرَّفُ حالياً من قِبَل المنظمات والهيئات الدولية باسم "نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية" وفيما يلي الجدول رقم (01) يَعرِّضُ تطورها في الجزائر خلال الفترة (2001-2018) حيث نقوم بحساب الاستهلاك الحقيقي بالاعتماد على مؤشر أسعار الاستهلاك (IPC) الصادر عن الديوان الوطني للإحصائيات.

جدول 1: النفقات النهائية للاستهلاك الاسمي والحقيقي للأسر في الجزائر للفترة (2001-2018) الوحدة: مليار دج

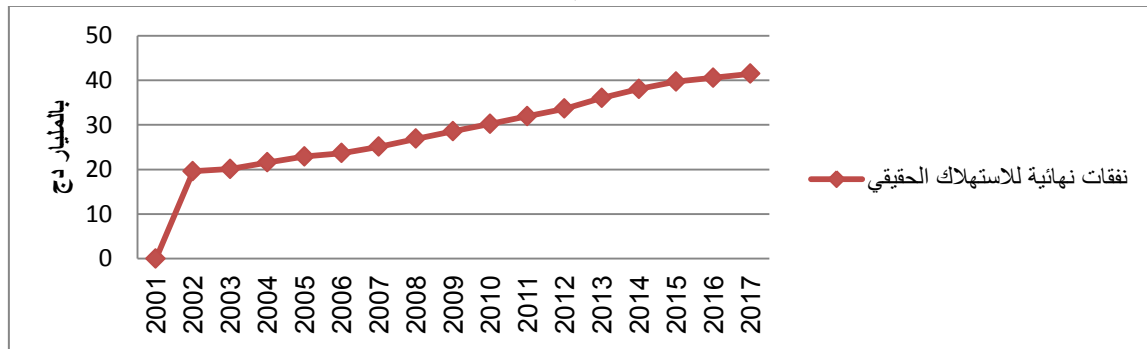
السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نفقات نهائية للاستهلاك الاسمي	1847	1989	2126,3	2371	2553	2696	2964	3333,3	3744
نمو نصيب الفرد منها (%)	3,4	2,8	3,1	5	3,1	1,7	3,7	5,1	4,3
IPC % (2001=100)	-	101,43	105,75	109,95	111,47	114,05	118,24	123,98	131,10
نفقات نهائية للاستهلاك الحقيقي	-	19,60	20,10	21,56	22,90	23,63	25,06	26,89	28,55
2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
	4116	4548	5211	6264,7	6854	7446	8037		
	3,7	4	3	2,3	1,9	0,5	1,27		
	136,23	142,39	155,05	160,10	164,77	172,65	183,7	193,97	202,25
	30,21	31,94	33,60	38,02	39,70	40,53	41,43		

المصدر: البنك الدولي، النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية (بالأسعار الجارية للعملة المحلية) بالاعتماد على الموقع الإلكتروني:

www.albankaldawli.org ، والديوان الوطني للإحصائيات بالاعتماد على الموقع الإلكتروني: www.ons.dz

وفيما يلي التمثيل البياني لمعطيات الجدول أعلاه

شكل 3: النفقات النهائية للاستهلاك الحقيقي للأسر في الجزائر للفترة (2001-2018)



المصدر: من إعداد الباحثان بناءً على معطيات الجدول 1.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (02) أن نفقات الاستهلاك الحقيقي للأسر المعيشية في الجزائر كانت في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى، حيث وصلت في نهاية سنة 2017 إلى 41,43 مليار دينار دج بعدما كانت لا تتجاوز نهاية سنة 2002 قيمة 19,60 مليار دج.

ب- الإنفاق الاستهلاكي العام: هو الذي تقوم الدولة بإنفاقه على خدماتها التقليدية، كالأمن والصحة والتعليم، والسكن والثقافة... الخ، وهو لا يقل عن 20% في المتوسط من جملة الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي (علي، 1980، صفحة 178)، حيث عرف خلال السنوات الأخيرة (من سنة 2008 إلى سنة 2015) زيادة مستمرة من سنة إلى أخرى (أنظر الملحق رقم 02) بلغت نهاية سنة 2016 نسبة 20,78%، ليُعاود الانخفاض نهاية سنة 2017 نتيجة للظروف الاقتصادية لاسيما انهيار أسعار المحروقات

وعدم التحكم في معدلات التضخم. ويُعتبر مجالي الصحة والتعليم من أهم مجالات الإنفاق العام، حيث يؤدي استمرار المشاكل الصحية، وعدم كفاية أنظمة الصحة العامة، وارتفاع نسبة الأمية في المجتمع إلى انخفاض مستوى إنتاجية قوة العمل، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الدخل، وبالتالي تدهور في مستوى المعيشة. لذا سنحاول فيما يلي التعرف على تطور الإنفاق الاستهلاكي العام على الرعاية الصحية والتعليم في الجزائر، لمعرفة مدى سعي الدولة لرفع إنتاجية قوة العمل، ومنه إلى تحسين مستوى معيشة مواطنيها.

ب-1- الإنفاق على الرعاية الصحية: يُعتبر إجمالي الإنفاق على الرعاية الصحية مجموع النفقات الصحية العامة والخاصة، وهو يُعطي تقديم الخدمات الصحية (الوقائية والعلاجية)، وأنشطة تنظيم الأسرة، وأنشطة التغذية والمعونات الطارئة المُخصَّصة للرعاية الصحية، ولا تشمل تقديم المياه والصرف الصحي (البنك الدولي، 2018).

وحسب الملحق رقم (02) عرفت نسبة الإنفاق على الرعاية الصحية في الجزائر نسبة معتبرة من الإنفاق العام على طول فترة تنفيذ البرامج التنموية للفترة (2001-2014)، حيث وصلت في نهاية سنة 2014 إلى 9,90% من الإنفاق الاستهلاكي العام، وهذا ما أدى إلى ارتفاع نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية، حيث وصل إلى 361,73 دولار أمريكي في نهاية سنة 2014، بعدما كان نصيب الفرد لا يتجاوز 66 دولار أمريكي في نهاية سنة 2001. ونتيجة للتحسن الملحوظ من سنة إلى أخرى تجاوزت نسبة الرضا بنوعية الرعاية الصحية حسب استطلاعات منظمة غالوب العالمية 38% من السكان المجيبين بنعم خلال استطلاع للفترة (2012-2017) ليصل بذلك متوسط العمر المتوقع عند الولادة في تقرير التنمية البشرية لسنة 2018 إلى 65,5 سنة نهاية سنة (برنامج الأمم المتحدة الانمائي، 2018، صفحة 73).

ب-2- الإنفاق على التعليم: الإنفاق العام على التعليم هو إجمالي الإنفاق العام على التعليم الجاري والرأسمالي، وهو يشمل الإنفاق الحكومي على مؤسسات التعليم (الحكومية والخاصة)، وإدارة التعليم، بالإضافة إلى الإعانات المالية المُقدمة للكليات الخاصة، الطلاب والأسر المعيشية. ولأهميته في رفع إنتاجية قوة العمل، وتحسين دخلها تراوحت نسبته إلى إجمالي الدخل الوطني خلال الفترة (2008-2016) بـ 4,3% (صندوق النقد العربي، 2018، صفحة 301). حيث تضاعفت ميزانية التجهيز المرصودة للتعليم للأطوار الثلاث الأولى (الابتدائي، المتوسط والثانوي) منذ بداية الاستقلال، وصلت نهاية سنة 2011 إلى 171.797.500 ألف دينار جزائري دج بعدما كانت 29.800.000 ألف دينار جزائري في سنة 2001، ليصل عدد المؤسسات التربوية بذلك إلى 26.178 مؤسسة في نهاية سنة 2016، بعدما كان عددها لا يتجاوز 21.053 مؤسسة في سنة 2001 (الديوان الوطني للإحصائيات، 2017، الصفحات 28-29) هذا من جهة، ومن جهة أخرى وصل معدل الإلمام بالقراءة والكتابة (من 15 سنة فما فوق) إلى 75,1% خلال الفترة (2006-2016) بعدما كان لا يتجاوز نسبة 60,21% نهاية سنة 2001 (برنامج الأمم المتحدة الانمائي، 2018، صفحة 53).

ب-3- الإنفاق على السكن والمياه والصرف الصحي: يعكس السكن الملائم مدى الأهمية التي تساعد في تطور مجتمع واستقراره إضافة إلى توفيره الظروف الإنسانية الملائمة (الشبر و مصطفى حامد، 2016، صفحة 83)، حيث يرتبط الإسكان بمجموعة من المعايير والعوامل منها حجم الأسرة وتوفر المياه المؤمّنة وقنوات الصرف الصحي، بالإضافة إلى الواقع الحضاري والاجتماعي والاقتصادي والطبوغرافيا للبلد. ويهدف تحسين معيشة المواطن الجزائري قامت الحكومة ضمن برامجها التنموية على طول الفترة (2001-2016) بتخصيص العديد من صيغ الاستفادة للفئات الاجتماعية ذات الدخل المنخفض لاسيما في إطار السكنات الريفية والسكنات الاجتماعية التسهامية وسكنات البيع عن طريق الإيجار حيث وصل عدد المساكن الموزعة في نهاية سنة

(أ.كون فتيحة، أ.د خليل عبد القادر)، تقييم سياسة الإنفاق العام في الجزائر ودورها في تحسين مستوى المعيشة خلال الفترة (2001-2017)

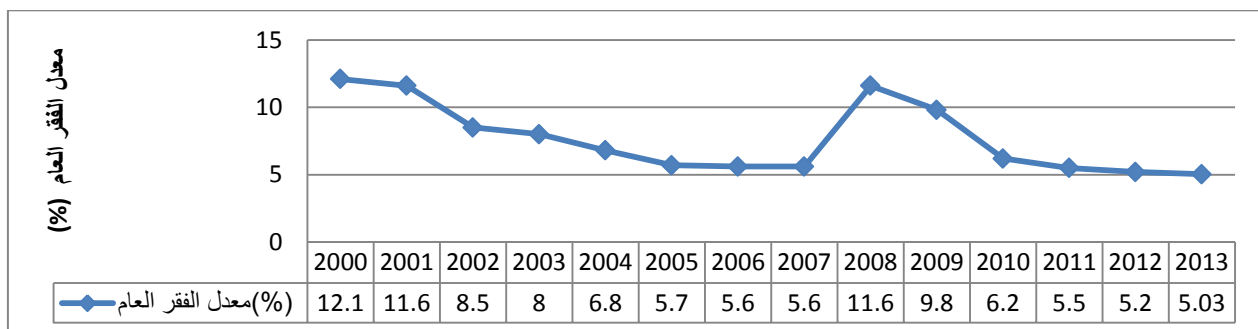
2016 إلى 314927 مسكن (الديوان الوطني للإحصائيات، 2017، صفحة 11)، وبغرض الرفع أكثر من المستوى المعيشي حرصت الدولة على رفع نسبة الربط بشبكات المياه الشروب وبشبكات التطهير حيث وصلتا على التوالي إلى 98 % و90% نهاية سنة 2016، مما سمح للدولة ببُلُوغ أهداف الألفية للتنمية التي وضعتها الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتزويد بالماء الشروب والتطهير لعام 2015 (وزارة الموارد المائية، 2018)

4.2.3. المؤشرات الديمغرافية: من خلال الملحق رقم (02) يُلاحظ الارتفاع المستمر لعدد السكان في الجزائر حيث انتقل من 30,88 مليون نسمة سنة 2001 ليصبح 42,57 مليون نسمة في نهاية سنة 2018 حيث بلغ متوسط معدل الزيادة في النمو السكاني خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) إلى 15,73 %، أما خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) فوصل إلى 18,40 % نظراً لإدراج برامج تكميلية خاصة بتحسين ظروف معيشة السكان في مناطق الهضاب العليا ومناطق الجنوب والقضاء على السكن الهش. ثم في البرنامج توطيد النمو للفترة (2010-2014) بلغ متوسط الزيادة في النمو السكاني 20,90 %، وتعود الأسباب وراء التزايد المستمر إلى عامل الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي (تطبيق برامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية) بالإضافة إلى التحسن في إيرادات الدولة الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول وزيادة مناصب الشغل وانخفاض معدلات البطالة وارتفاع الأجور. حيث أدى ذلك إلى زيادة القدرة الشرائية للمواطنين وتحسن الوضعية الصحية، وارتفاع نسب الزواج التي انتقلت من 5,84 % في نهاية سنة 2000 لتصل في نهاية سنة 2016 إلى 9,24 %، لتعرف فيما بعد انخفاض طفيف نهاية سنة 2018 لتصل إلى 7,79 % (Ministère de finance, 2018). كما نلاحظ أنّ العمر المتوقع للحياة عرف تحسناً خلال الفترة (2001-2016) حيث انتقل من 72,4 سنة 2001 إلى 77,6 نهاية سنة 2016، ويعود السبب في ذلك إلى أن الحياة الطويلة هي نتاج تحسّن في الظروف المعيشية من مأكّل ومشرب وصحة وتعليم وغيرها من العوامل المرتبطة بارتفاع العمر المتوقع.

5.2.3. مؤشرات الفقر: نعرضها فيما يلي:

أ- مؤشر الفقر العام: عرف مؤشر الفقر العام في الجزائر نتيجة لتطبيق البرامج التنموية على طول الفترة (2001-2016) والتي كانت تحمل في طياتها برامج لمكافحة الفقر وتحسين مستوى معيشة المواطنين تحسناً من سنة إلى أخرى وهذا حسب ما يُبيّنه الشكل رقم (4) أدناه:

شكل 4: تمثيل بياني لتطور معدل الفقر العام في الجزائر للفترة (2001-2013)



المصدر: صندوق النقد العربي (2017)، التقرير العربي الموحد لسنة 2017، ص 292. متاح على: www.amf.org.ae (تاريخ التحميل 12-07-2018). وقورين حاج قويد، ظاهرة الفقر في الجزائر وأثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة والتضخم، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 12، جامعة الشلف، الجزائر، جوان 2014، ص 19.

يُلاحظ من خلال الشكل أعلاه الانخفاض المحسوس في معدل الفقر في الجزائر حيث انتقل من 11,6% نهاية سنة 2001 إلى 5,6 % نهاية سنة 2007 ليعرف ارتفاعاً إلى 11,6% نهاية سنة 2008 نتيجة لزيادة الأجور والأعباء الاجتماعية، ليُعاود الانخفاض في نهاية سنة 2013 ليصل إلى 5,03%.

وأما التوزيع الجغرافي للفقير فعرف نهاية سنة 2011 زيادة في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية، حيث عرفا فجوة الفقر انخفاضاً في نهاية سنة 2011 ليصل إلى 0,1% مقارنة بسنة 2000 الذي كانت قيمته 0,5%، ووصلت في المناطق الحضرية نهاية نفس السنة إلى 1,1% و0,8% في المناطق الريفية (Gouvernement Algérien, 2016, p. 37)

ب- دليل الفقر البشري: يعمل هذا الدليل على قياس أوجه الحرمان في ثلاثة أبعاد هي: مستوى معيشة لائق، اكتساب المعرفة، وحياة مديدة وصحية. وفيما يلي الجدول رقم 02 يعرض تطور مكوناته في الجزائر خلال الفترة (2000-2012).

جدول 2: تطور الفقر البشري ومكوناته في الجزائر خلال الفترة (2000-2012)

السنة	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
النسبة المئوية لمؤشر الفقر البشري	22,98	16,6	18,95	18,23	17,16	15,41	14,72	13,69	12,76
النسبة المئوية لاحتمال الوفاة قبل سن الأربعين	7,84	6,39	6,03	5,83	5,71	6,5	6,3	6,1	/
النسبة المئوية لمعدل الأمية لفئة 15 سنة فما فوق	32,8	23,7	27,2	26,16	24,6	22	21	19,5	/
النسبة المئوية للسكان المحرومين من الماء الشروب	1,1	5	5	5	5	5	5	5	/
النسبة المئوية للأطفال الذين يُعانون من نقص الوزن الأقل من 05 سنوات	6	3,5	3,7	3,7	3,7	3,1	3,1	3,1	/

المصدر: مزارشي فتيحة، أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة –دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، دون ذكر التخصص، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، الجزائر، 2018/2017، ص 334.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ مؤشر الفقر عرف تحسناً معتبراً حيث انتقل من 22,98% نهاية سنة 2000 إلى 12,76% نهاية سنة 2012 وهذا راجع للتحسن في مكوناته.

ت- دليل الفقر المتعدد الأبعاد (IPM): يندرج مفهوم الفقر متعدد الأبعاد ضمن نهج الإمكانيات والقدرات، فهو يصف حالة الحرمان الشديد التي يتعرض لها الأفراد في مختلف نواحي الحياة في نفس الوقت، ونتيجة لتطوير مفهوم الفقر البشري من طرف منظمة الأمم المتحدة ليكون أكثر شمولية ظهر بداية من سنة 2010 مفهوم الفقر المتعدد الأبعاد. ومن خلال التحقيق الوطني متعدد المؤشرات لسنة 2012 من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي تبين أن نسبة 1,65% من السكان يفتقدون لعدة أشياء في الجزائر، حيث بلغت شدة الفقر التي تمثل النسبة المتوسطة للحرمان الذي يُعاني منه الأشخاص في الفقر المتعدد الأبعاد نسبة 36,07% (34,88% في الوسط الحضري مقابل 38,42% في الوسط الريفي)، وبلغ مؤشر الفقر متعدد الأبعاد الذي يُمثل حصة السكان الفقراء متعددي الأبعاد المعدل بشدة الحرمان نسبة 0,006 والتي كانت في تحسن مقارنة بسنة 2006 في التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنتي 2009 و2010 والتي وصلت إلى 1,74%، وفي شدته التي كانت تقدر بـ 42,09% (CNES, 2016, p. 39).

3-2-6. مؤشرات عدالة توزيع الدخل: تُعد مشكلة توزيع الدخل والإنفاق من أبرز المشاكل التي تُواجه المجتمعات، فدراسة نصيب الفرد من الدخل الوطني لا يُعطينا نظرة كافية عن مدى استفادة كل أفراد المجتمع منه وخاصة الفئات الفقيرة لذلك لا بد من قياس درجة التفاوت في توزيع الدخل من خلال معرفة معامل جيني، هذا الأخير عرف تحسناً في الجزائر نهاية سنة 2011 ليصل إلى 27,7% (Gouvernement Algérien, 2016, p. 37) مقارنة بالفترة (2000-2010) الذي كان يُقدر بـ 35,3% (برنامج الأمم المتحدة الانمائي، بدون سنة، صفحة 18). ولكن رغم ذلك يبقى بعيداً عن عدالة التوزيع، إذ يُنقأ أفقر 20% من السكان 8,4% بينما يُنقأ أغنى 20% من السكان 40,7%، أي مرة ما يُنقأه أفقر 20% من السكان.

4- تحليل النتائج: من خلال التطرق إلى تطور الإنفاق العام ومجموعة من مؤشرات مستوى المعيشة بالجزائر للفترة (2001-2018) توصلنا إلى مجموعة من النتائج نقوم بتحليلها وتفسيرها كما يلي:

1-4- بالنسبة لتطوراً لإنفاق العام: يعود التزايد المستمر للإنفاق العام من سنة إلى أخرى إلى أسباب متعددة نذكر منها:

- تحسُّن الموارد المالية للدولة: حيث عرفت أسعار البترول بداية من الألفية الثالثة ارتفاعاً من سنة إلى أخرى، حيث كانت 24,85 دولار للبرميل الواحد في سنة 2001 لتصل في نهاية سنة 2013 إلى 108,97 دولار للبرميل. لتعرف أسعار المحروقات انخفاضاً في السوق العالمية ابتداء من منتصف سنة 2014، حيث وصلت نهاية سنتي 2015 و2016 على التوالي إلى 53,06 دولار للبرميل و 45 دولار للبرميل. حيث حُصِّصت هذه الموارد المالية الكبيرة في ظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبياً في أسعار النفط في تنفيذ برامج تنموية مرفوقة بسياسات إصلاحية، كانت ممتدة على طول الفترة من سنة 2001 إلى غاية سنة 2014 وهي: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) بمبلغ إجمالي قدره 525 مليار دج والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) بمبلغ 9680 مليار دج، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) بمبلغ 21214 مليار دينار جزائري، مما أدى إلى ارتفاع الإنفاق العام من 1321,1 مليار دينار جزائري سنة 2001 ليصل في نهاية سنة 2014 إلى 6995,7 مليار دينار جزائري. ولكن بداية من سنة 2015 عرفت الجزائر وضعية حرجة نتيجة للانخفاض الحاد في أسعار النفط، حيث وصلت نهاية سنة 2015 إلى 53,06 دولار للبرميل مما دفع الحكومة لاتخاذ مجموعة من الإجراءات، خاصة في مجال التجارة الخارجية نتيجة لارتفاع فاتورة الاستيراد وارتفاع الطلب الاستهلاكي. وكما اعتمدت كذلك الجزائر سياسة الإنفاق الحكومي لتوسيع آفاق التشغيل في الجزائر، بالاعتماد على المشاريع الكبرى، والتي مست عديد القطاعات كالسكن، البناءات القاعدية وهايكل التعليم، وذلك بغرض التقليل من البطالة، ورفع المستوى المعيشي للمواطنين، بالإضافة إلى دعم النمو الاقتصادي.

- ارتفاع أعباء الأجور والتحويلات الاجتماعية: عرفت التحويلات الجارية زيادات هامة بسبب الزيادة في الإعانات الاجتماعية والتحويلات إلى الأسر نقداً أو عيناً للتخفيف من الأعباء المالية المتعلقة بمخاطر اجتماعية معينة أو الاحتياجات المُحددة، بالإضافة إلى ارتفاع النفقات على الخدمات الإدارية بهدف تحسين فرص وصول المواطنين للخدمات العامة وهذا في إطار عمل الحكومة على تحديثها بما يتناسب ومتطلبات التنمية (قدوري، 2015/2016، صفحة 199)، حيث ارتفعت التحويلات الجارية بسبب زيادة تكفل الدولة بتعويض المتضررين من الكوارث الطبيعية التي عرّفتها الجزائر خلال فترة تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) (كفيضان باب الوادي لسنة 2001 وزلزال بومرداس لسنة 2003)، وهذا ما يُفسر وصول متوسط الزيادة السنوية إلى 68% خلال الفترة (2001-2004) بالإضافة إلى الإعانات المُوجَّهة للمواطنين لتوفير السكن اللائق لهم والقضاء على السكن الهش وتحسين الرعاية الصحية والقضاء على الأمية وتقديم المنح للفئات المعوزة... الخ حيث حُصِّصت الدولة في البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009) محور كامل لتحسين ظروف المعيشة حاز على نسبة 45,5% من الغلاف المالي للبرنامج.

وأما فيما يخص الكتلة الأجرية فقامت الدولة برفع رواتب وأجور موظفي وعمال مختلف القطاعات، خاصة قطاع الوظيف العمومي، حيث قامت الدولة بتعديلات هامة نتج عنها مراجعة الحد الأدنى للأجور على طول فترة تنفيذ البرامج التنموية، حيث ارتفع من 8000 دينار جزائري إلى 10000 دينار جزائري نهاية سنة 2004 وإلى 15000 دينار جزائري نهاية 2010 و18000 دينار جزائري نهاية سنة 2012. بالإضافة إلى إحداث تغيير في الشبكة الاستدلالية لمرتبات الموظفين وإعادة التصنيف حسب المستوى التعليمي مما ترتب عليه زيادات في أجور موظفي قطاع الوظيف العمومي تم تسديدها في سنة 2010 وبأثر رجعي من 01 جانفي 2008، حيث ارتفعت نفقات المستخدمين بـ 32,7% من النفقات الجارية والتحويلات الجارية بنسبة 11,4% مقارنة بسنة 2009 (la banque d'algerie, 2011, p. 82). ومن بين الأسباب التي ساهمت أيضاً في زيادة النفقات الجارية على الأجور هي الارتفاع في

عدد مناصب الشغل المُستحدثة في القطاع العام والخاص والتي عرفت زيادات مهمة خاصة في إطار الصيغ الجديدة للتشغيل كعقود ما قبل التشغيل وعقود الإدماج الأمر الذي جعل النفقات على الأجور تنمو بمعدلات متزايدة حيث ارتفعت من 11,6% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات سنة 2006 إلى 15,6% في سنة 2010 (قدوري، 2016/2015، صفحة 203)، وكما ارتفع كذلك عدد المؤمنین الاجتماعيين حسب الصندوق، فمثلا للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وصل نهاية سنة 2016 إلى 11 957 202 مؤمن بعدما كان لا يتجاوز عددهم 4 873 699 مؤمن سنة 2001 و 8 346 692 نهاية سنة 2009 (الديوان الوطني للإحصائيات، 2017، الصفحات 32-33).

- التسديد المسبق للمديونية الخارجية: نتيجة لارتفاع العائدات النفطية تمكنت السلطات الجزائرية من البدء بعملية التسديد المُسبق للديون الخارجية بدء من سنة 2004 حيث وصلت نسبة حجم الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 25,7% نهاية سنة 2004 لتصل إلى 2,3% نهاية سنة 2018. (Ministère de finance, 2018, p. 3).

- تَعُدُّ البرامج الاستثمارية العامة وكَبْر حَجْم مُخَصَّصَاتِهَا: بُغية تدارك التأخر في التنمية المُسجَّل خلال سنوات التسعينيات، وزيادة المطالب الاجتماعية من أجل رفع المستوى المعيشي، ومعالجة مشكلة التضخم، بدأت الجزائر منذ سنة 2001 في تبني سياسة اقتصادية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي والتي كانت جميعها تتمحور حول الأنشطة المُخَصَّصَة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المُنتجة وغيرها وإلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية وانجاز الآلاف من الوحدات السكنية ودعم الفلاحة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية. حيث ارتفعت الاستثمارات العمومية بشكل متصاعد خلال الفترة (2001-2010) (خاصة الاستثمار في قطاع البناء والأشغال العمومية باعتباره ضرورة للإقلاع الاقتصادي ومع إضافة برامج تكميلية خاصة بمناطق الجنوب والهضاب العليا والقضاء على السكن الهش)، حيث انتقلت نسبة نفقات التجهيز من الناتج المحلي الخام من 10,7% في نهاية سنة 2005 إلى 19,3% نهاية سنة 2009، لتعاود الانخفاض والتباطؤ خلال الفترة (2010-2016) بسبب ارتفاع حجم الاستثمارات العامة المتبقية في نهاية كل فترة تنفيذ البرنامج، حيث بلغت قيمة المشاريع المتأخرة في المخطط الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) حوالي 1216 مليار دينار (12 مليار دولار) وحوالي 9680 مليار دينار (130 مليار دولار) نهاية المخطط الخماسي (2005-2009). ويعود هذا إلى تجاوز الطاقة الاستيعابية المحلية للاستثمارات.

وعموماً نقول أن الإنفاق العام أدى إلى إعادة توزيع الدخل والثروة لصالح عدة فئات من خلال ارتفاع الأجور التي فاقت معدلاتها معدلات النمو في الإنتاج، ولكن ما يُلاحظ أن الإنفاق الاستهلاكي العام أكبر من الإنفاق الاستثماري خلال فترة الدراسة وهذا ما جعله لا يتلاءم مع اتجاهات وظروف التنمية الاقتصادية في الجزائر، حيث تحسنت الجزائر على مراتب متدنية في المؤشرات الدولية لرسم السياسات العامة وصنع القرارات وهي: مؤشر الإسراف في الإنفاق العام، مؤشر مدركات الفساد، مؤشر استقلالية القضاء ومؤشر الميزانية المفتوحة (العيدودي، 2016، الصفحات 191-195).

2-4- بالنسبة لمؤشرات مستوى المعيشة:

1-2-4- مؤشر تكلفة المعيشة الحقيقي: عرف هذا المؤشر خلال الفترة (2001-2011) معدلات مقبولة وصل في المتوسط إلى 3,66%، ويرجع هذا إلى فعالية السياسة النقدية المتبعة خلال الفترة وذلك عن طريق وضع حدود لنمو الكتلة النقدية وتقييد توزيع القروض للاقتصاد بالرغم من التوسع في الإنفاق الحكومي، حيث كانت هذه المعدلات متقاربة مع دول الجوار. وكما عرف معدل التضخم ارتفاعاً بلغ أوجه نهاية سنة 2006 بنسبة اقتربت من 6% وهو أعلى معدل يُسجل خلال العشرية الأولى من القرن الحالي وهذا بسبب ارتفاع نسبة النمو خارج المحروقات والتي بلغت 10,5% حققتها الجزائر في سنة 2009 مدفوعة بالنفقات العمومية المُكثفة في قطاع البناء والأشغال العمومية، بالإضافة إلى ارتفاع التضخم المستورد لاسيما في الدول الناشئة بسبب ارتفاع أسعار المُنتجات الطاقوية والسلع القاعدية خاصة المواد الغذائية كالحبوب ومسحوق الحليب والزيوت. وبداية من سنة 2012

ارتفع الإنفاق نتيجة الزيادة في الرواتب والتحويلات لفائدة القطاع العائلي واستحداث وتوسيع برامج الإعانات لفائدة العاطلين عن العمل مما سمح لمعدل التضخم بالارتفاع إلى أعلى مستوى له بلغ 8,89 % . ونتيجة لتدابير أوضاع المالية العامة (ترشيد الإنفاق العام) وزيادة مستويات قدرة السياسة النقدية ونظم الصرف (تثبيت معدل الصرف الفعلي الحقيقي) المتبعة من طرف الدول العربية ومنها الجزائر (صندوق النقد العربي الموحد، 2017، صفحة 292) عرف معدل التضخم انخفاضاً ليصل إلى 4,78 % نهاية سنة 2015 ولكن بقيت نسبته السنوية متزايدة ليصل إلى 6,4 % وهو ارتفاع غير ناتج عن محددات التضخم الكلاسيكية وإنما يعود إلى النقائص في ضبط الأسواق وإلى الوضعيات المهيمنة في معظم أسواق السلع الاستهلاكية خاصة في مجموعة المنتجات الغذائية (بنك الجزائر، 2019، صفحة 09)

وعموماً كان معدل التضخم في الجزائر منخفض نسبياً خلال الفترة (2001-2015) ولكنه يبقى دون المستوى مقارنة بالدول المجاورة خاصة مع نهاية سنة 2016 (انخفاض 0,8% في الأردن، و 0,2% في فلسطين) ووصل إلى 00% في لبنان، وأما خلال الفترة (2016-2018) فإن معدل التضخم بقي مرتفعاً نسبياً بمعدل بلغ 5,5 % نتيجة ارتفاع أسعار بعض المواد الاستهلاكية الغذائية والسلع الصناعية المستوردة نتيجة انخفاض قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار.

2-2-4 مؤشر نصيب الفرد من الدخل الوطني: إن التحسن في مؤشر التنمية البشرية للجزائر راجع إلى التحسن في العديد من المؤشرات، نجد من بينها مؤشر نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي، والذي كان في ارتفاع من سنة إلى أخرى، ويرجع هذا الارتفاع إلى مجموعة من العوامل نذكر أهمها فيما يلي:

- ارتفاع عائدات الصادرات (الإيرادات النفطية) نتيجة ارتفاع سعر البرميل من البترول، لِكُون الجزائر تعتمد في صادراتها على المحروقات بنسبة كبيرة، حيث هناك علاقة بين الناتج الوطني الإجمالي وارتفاع أو انخفاض سعر البرميل، حيث لما كان سعر البرميل من البترول 111 دولار وصل قيمة الدخل الوطني الإجمالي 205,6 مليار دولار أمريكي، وهذا في سنة 2012، ولما انخفضت قيمته سنة 2016 إلى 45,005 دولار انخفض قيمة الدخل الوطني الإجمالي إلى 152,44 مليار دولار أمريكي، بالإضافة إلى أن ارتفاع القيمة الإجمالية المضافة الاسمية لقطاع الهيدروكربونات، دليل على مدى مساهمة قطاع المحروقات في رفع قيمة الدخل الوطني الإجمالي أو انخفاضه (الديوان الوطني للإحصائيات، 2017، الصفحات 76-77).

- تحسن أداء الاقتصاد الجزائري: نتيجة للبرامج التنموية المطبقة منذ سنة 2001 تحسنت المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر من نمو اقتصادي وبطالة وسوق العمل. حيث وصل متوسط النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2017) إلى 3,7 % ووصل معدل البطالة إلى 11,5 % نهاية سنة 2018 بعدما كان يتجاوز 27,3 % نهاية سنة 2001. وأما معدل الشغل فوصل إلى 37,4 % نهاية سنة 2016 (أنظر الملحق رقم 01)) بمعدل إعالة 03 أفراد (باعتبار أن توفير منصب شغل واحد هو توفير لقمة العيش لأفراد هذا الشخص). فعلى سبيل المثال، كان كل فرد عامل في الجزائر يعيل تقريبا 6 أفراد في سنة 1996 وأصبح يعيل 3 أفراد فقط في سنة 2016 (البشير، 2009، صفحة 181) وهذا يدل على تحسّن سوق العمالة نتيجة لتدابير دعم واستحداث مناصب الشغل ومكافحة البطالة (عن طريق مختلف صيغ التشغيل) من جهة، وميول الأفراد إلى الاعتماد على النفس من جهة أخرى.

- زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات نتيجة لتبني الحكومة سلسلة من البرامج التنموية على طول الفترة (2001-

2014)، مما أدى إلى زيادة المشاريع الاستثمارية خاصة في مجال الإسكان والبني التحتية والتشغيل والحماية الاجتماعية (تحسين ظروف معيشة السكان والحد من ظاهرة الفقر)، فازداد الطلب على السلع والخدمات بالتوازي مع رفع الحكومة لأجور ومرتبات عمال مختلف القطاعات ابتداء من سنة 2008، ومن أجل تلبية اضطررت الحكومة إلى عملية الاستيراد، وهذا ما يُفسّر

ارتفاع القيمة المضافة لقطاع التجارة حسب إحصائيات الديوان الوطني حيث وصلت نهاية 2016 إلى 4837,8 مليار دج بعدما كانت لا تتجاوز نهاية سنة 2007 مبلغ 1933,2 مليار دج (الديوان الوطني للإحصائيات، 2017، صفحة 77)

3.2.4. بالنسبة للإنفاق الاستهلاكي: يعود الارتفاع المستمر من سنة إلى أخرى للإنفاق الاستهلاكي الخاص والإنفاق الاستهلاكي العام إلى تبني الدولة لسياسة إنفاقية توسعية على طول الفترة (2001-2014)، متمثلة في مجموعة من البرامج التنموية والتي كان الهدف منها هو تحسين ظروف معيشة السكان والحد من ظاهرة الفقر، مع محاولة زيادة الإنتاجية، حيث حُصِّصَت مبالغ مالية معتبرة على طول مدة تنفيذ البرامج التنموية من أجل تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي للسكان، بالإضافة إلى رفع رواتب وأجور موظفي وعمال مختلف القطاعات، خاصة قطاع الوظيف العمومي الذي يتميز بعدم إنتاجية موظفيه ابتداء من سنة 2008.

ويظهر التأثير المباشر للإنفاق العام على الاستهلاك الخاص من خلال ما تدفعه الحكومة من أجور ومرتبات وتحويلات اجتماعية لعمالها وموظفيها الذين يُخصَّصون الجزء الأكبر من هذه الدخول للاستهلاك، ويتعكس التزايد في حجم الإنفاق على الرواتب على الزيادة في الاستهلاك. إذ يُقدَّر أنَّ 69,7% (الميل الحدي للاستهلاك) من هذه الأجور تذهب للاستهلاك. (مزارشي، 2018/2017، صفحة 303)، حيث بلغ الدخل المتاح للأسر في نهاية سنة 2016 إلى 10720,6 مليار دينار جزائري بعدما كان لا يتجاوز 2066 مليار نهاية سنة 2000. وبلغ الاستهلاك 8037,2 مليار دج بعدما كان 1714,2 مليار نهاية سنة 2000. (ONS, 2018, p. 1).

إن زيادة الطلب الداخلي المتولد عن الزيادات المستمرة في الأجور دون تحسُّن في الإنتاجية، بالإضافة إلى زيادة تكاليف الإنتاج، وعدم وجود سلطة ضبط نقدي حقيقية، مع زيادة معدل التضخم أثر ذلك على القدرة الشرائية للمواطنين، مما أدى إلى تراجع إنفاقهم، حيث ارتفع متوسط سعر البيع السنوي لمختلف السلع الاستهلاكية الأساسية لمدينة الجزائر خلال السنوات الأخيرة مما أدى إلى انخفاض نمو نصيب الفرد من النفقات النهائية للاستهلاك الأسر المعيشية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، حيث وصلت نهاية سنة 2016 إلى نسبة 1,4% بعدما كانت تُقدَّر بـ 5% نهاية سنة 2009. (أنظر الملحق 2)

4-2-4- بالنسبة للمؤشرات الديمغرافية: يظهر تأثير العوامل الديمغرافية في الإنفاق العام من خلال تزايد عدد السكان من فترة إلى أخرى، وزيادة عدد الولادات ومعدل الخصوبة وانخفاض عدد الوفيات، بالإضافة إلى زيادة العمر المتوقع للحياة. بحيث تصبح الحاجات والمرافق والخدمات لا تكفي للمستعملين والمحتاجين لها مما يُجبر الدولة إلى زيادة أعبائها لتغطية ذلك الطلب المتزايد بتوفير احتياجات السكان عن طريق زيادة الإنفاق العام. وتُعتبر التركيبة السكانية من بين أهم العوامل التي تُساهم في زيادته، فالفئات الشبابية تقوم بتحفيز وإثارة ورفع الطلب على القطاع العام للخدمات (كالتعليم مثلاً) في حين أن زيادة عدد السكان من المسنين تميل إلى زيادة الإنفاق على الرعاية الصحية. حيث وصلت الفئة العمرية للسكان الأقل من 15 سنة ما نسبته 47,4% نهاية سنة 2016 بعدما كانت قيمتها 43% نهاية سنة 2011، أما الفئة العمرية الأكثر من 60 سنة فوصلت إلى 14,4% نهاية سنة 2016 بعدما كانت نسبته 11,5% نهاية سنة 2008 (ONS, 2019, p. 1). ويُفسَّر ذلك على أنه رغم الجهود التي تقوم بها الدولة في مجال تنظيم الأسرة من خلال الإعانات المُخصَّصة للرعاية الصحية إلا أن الأسر الجزائرية مُخجمة عن ضبط النسل نتيجة لمجموعة من العوامل من بينها تحسُّن الدخل والبطالة المنخفضة والتعليم المجاني والاستقرار والأمن، بالإضافة إلى الوازع الديني (ترغيب الرسول صلي الله عليه وسلم في التكاثر)، حيث أسهمت هذه العوامل في زيادة الإنفاق العام. وهي نتيجة توصل إليها الباحثان بن مريم وقداوي عبد القادر في دراستهما بعنوان: دراسة العلاقة بين حجم النفقات العمومية

والنمو السكاني: دراسة تحليلية قياسية على حالة الجزائر للفترة (1965-2013)، حيث أثبتنا وجود علاقة طردية بين حجم السكان للسنة الماضية وحجم النفقات الحالية (قداوي و بن مريم، 2015، صفحة 104)، وهذا يُفسر احتياجات المواليد وأمهم من ضروريات مادية وبشرية ومرافق عدة؛ نظراً إلى البرامج الإنفاقية التوسعية التي عرفتها الجزائر، وخاصة البرنامج الخماسي للفترة (2010-2014) والذي كان من ضمنه محوراً كاملاً بعنوان "برنامج تحسني ظروف معيشة السكان" كان له نصيب 45,5% من مجموع الغلاف المالي المخصص له.

4-2-5- بالنسبة لمؤشرات الفقر وعدالة توزيع الدخل: عموماً ما يُلاحظ حول مؤشرات الفقر وعدالة توزيع الدخل في الجزائر أنها كانت في تراجع مستمر من سنة إلى أخرى مما يعكس المجهودات المبذولة من الدولة لمحاولة التخفيف من هذه الظاهرة، حيث يعود الفضل في ذلك إلى تَبَنِي الحكومة لسياسات الإنعاش الاقتصادي ابتداء من سنة 2001 لدعم الطلب الكلي، ورفع معدل النمو من خلال دعم القطاعات المنتجة للقيمة المضافة خاصة القطاع الفلاحي (هذا ما يعكس انخفاض فجوة الفقر في المناطق الريفية)، وتهيئة وانجاز الهياكل القاعدية، بالإضافة إلى محاولة تحقيق التوازن الجهوي ما بين الشمال والجنوب من خلال برنامج الهضاب العليا (برنامج خاص لتحسين مستوى المعيشة في ولايات الجنوب).

ويظهر تأثير الإنفاق العام على مؤشرات الفقر وعدالة توزيع الدخل من خلال ما تقوم به الدولة عن طريق سياسات وآليات التشغيل ومكافحة البطالة (كالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEI)، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) ووكالة التنمية الاجتماعية (ADS)....الخ). لاسيما دعم الأسر من خلال دعم المواد الأساسية والتربية والاستفادة من الماء والطاقة والصحة والسكن ومنح التقاعد ومرافقة أصحاب الدخل الضعيف والمعوزين والمعاقين. حيث ارتفعت نسبة التحويلات الاجتماعية من الناتج الداخلي الخام إلى 9,66% سنة 2012 مقارنة بسنة 2001 بنسبة 7,45%، وكما مثل أيضاً دعم الدولة للأسر والاقتصاد خلال الفترة 2012-2016 نسبة متزايدة تقارب معدل 27% من الناتج المحلي الخام. (قويدري، 2015، صفحة 140)

نستخلص من خلال تحليل وتفسير مختلف مؤشرات مستوى المعيشة أنها كانت في تحسن ملحوظ دون أن يكون هناك تأثير كبير لسياسة الإنفاق العام عليها. حيث أنّ السياسة الإنفاقية المتبعة ركزت على تكثيف البنى والهياكل القاعدية كإعداد المدارس والمستشفيات، ومناصب التوظيف والمسكن دون الاهتمام بالتنوع في هذه المجالات، حيث تحسنت الجزائر على نسب مُتَدَنِيَة من حيث نوعية الصحة ونوعية التعليم ونوعية المعيشة من خلال إجابة أكثر من 50% من السكان بعدم رضاهم خلال الاستطلاع للفترة (2012-2017) (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2018، صفحة 82.73)، بالإضافة إلى ضعف القطاع الإنتاجي والذي يلعب دوراً مهماً في تخفيف حدة ارتفاع الأسعار وهذا ما يُثبت لنا صحة الفرضية أنه " ليس هناك تأثير كبير لسياسة الإنفاق العام على مستوى المعيشة في الجزائر خلال الفترة (2001-2018).

5- خاتمة:

يُعتبر الإنفاق العام من بين أهم الوسائل التي تستخدمها الحكومات من أجل الارتقاء بمستوى معيشة أفرادها، هذا الأخير (مستوى المعيشة) الذي يُعْتَبَرُ مصطلحاً واسع الاستخدام، ويضم جوانب متعددة، مما أدى إلى اختلاف مفهومه وبالتالي تعريفه، ومن ثم مؤشرات قياسه من بلد لآخر، حيث يُمكن تعريفه على أنه مجموع ما يملكه الفرد أو المجتمع من سلع وخدمات، سواء كانت مادية أو غير مادية (كالتعليم والصحة وغيرها)، خلال فترة زمنية معينة، والتي تم اقتناؤها بطريقة مباشرة، أو بطريقة غير مباشرة (كتوفيرها مجاناً من طرف الحكومة أو من أطراف أخرى)، حيث يعكس هذا المجموع مستوى الرفاهية لدى الفرد أو المجتمع ككل خلال نفس الفترة.

وقد حاولنا في هذه الدراسة معرفة مستوى المعيشة في الجزائر باستخدام مجموعة من المؤشرات التي لها علاقة بالسياسة الإنفاقية المتبعة من طرف الحكومة على طول الفترة (2001-2018) وتوصلنا إلى أن أهم الإحصائيات الدولية والإحصائيات الوطنية حول المستوى المعيشي في الجزائر كانت في تحسُّن ملحوظ في السنوات الأخيرة، حيث بذلت الحكومة الجزائرية ما في وسعها من أجل دعم عجلة التنمية وتحسين الإطار المعيشي لسكانها، والحد من ظاهرة الفقر، ودعم تشغيل الشباب، ولكنها تبقى دون المستوى المطلوب لعدم توفر مجموعة من العوامل من بينها عدم فعالية القطاع الإنتاجي، والاعتماد على الجباية البترولية كأهم مصدر من مصادر دخل الدولة، مما أدى إلى عدم فاعلية زيادة مداخيل المواطنين، لعدم مقابلة تلك الزيادة بالإنتاج، الذي يؤدي بدوره إلى تخفيف جدّة ارتفاع الأسعار، وبالتالي المحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين، ومنها تحسين مستوى معيشتهم.

إن سياسة الإنفاق العام التي اتبعتها الحكومة في إطار البرامج التنموية حققت نتائج إيجابية على مستوى المعيشة من خلال التأثير على مُختلف مؤشرات خاصة فيما يخص الخدمات الصحية والتعليمية والإسكان، والتخفيض من نسب الفقر وتوفير مناصب الشغل والرفع من نصيب الفرد من الدخل الوطني. ولكن رغم التحسُّن في مستوى المعيشة إلا أنه يبقى ضعيفاً ولا يرقى إلى مستوى التقدم الذي يتطلَّع إليه المواطن الجزائري، خاصة وأن السياسة الإنفاقية المتبعة ركزت على تكثيف البنى والهيكل القاعدية كإعداد المدارس والمستشفيات، ومناصب التوظيف والمساكن دون الاهتمام بالتنوع في هذه المجالات، حيث يُثار التساؤل هنا عن مدى الاستمرارية في هذا التحسُّن، حيث نرى أنه ومن أجل المحافظة عليه واستمراره على المدى الطويل من الضروري تطبيق سياسات تُركز على:

- الاستثمار في الموارد والأنشطة الاقتصادية التي تُؤلد الثروة والإنتاج خاصة القطاع الفلاحي وقطاع السياحة؛
- الاهتمام بالمعرفة ونوعية التعليم والخدمات الصحية، لأن سياسات التعليم الجيدة وتقديم الخدمات الصحية الرفيعة يُساهمان في تنمية المورد البشري، وبالتالي المساهمة في زيادة ثروة البلد؛
- الاهتمام بمحور العمل وخلق مناصب عمل على المدى الطويل.

6. قائمة المراجع:

• باللغة العربية

1. أحمد ضيف. (2015/2014). أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012). أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3
2. البنك الدولي. (2018). الإنفاق على الرعاية الصحية (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي). تاريخ الاسترداد 08 18، 2018، من البنك الدولي.
3. البنك الدولي. (2018). الإنفاق على الرعاية الصحية (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي). تاريخ الاسترداد 08 18، 2018، من البنك الدولي: <http://databank.albankaldawli.org/data/source/world-development-indicators>
4. الديوان الوطني للإحصائيات. (2017). الجزائر بالأرقام: نتائج 2014-2016. (رقم 47). الجزائر: الديوان الوطني للإحصائيات.
5. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2018). أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها: التحديث الإحصائي لسنة 2018. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
6. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (بدون سنة). تقرير التنمية البشرية 2010: الثروة الحقيقية للأمم، مسارات إلى التنمية البشرية. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
7. بنك الجزائر. (2019). التوجهات النقدية والمالية خلال السداسي الأول من سنة 2017. تاريخ الاسترداد 12 سبتمبر، 2019، من بنك الجزائر: https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/bulletindeconjoncture_1ersemestre2017ar.pdf

8. حيدر رزاق الشبر، و سهى مصطفى حامد. (2016). تجزئة قطع الارض السكنية وتأثيرها على خدمات البنى التحتية -الماء والصرف الصحي" حالة دراسية مدينة بغداد-بغداد الجديدة -المحلة 731-،. مجلة المخطط والتنمية (34)، 83.
9. صندوق النقد العربي. (2018). التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2017. الامارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.
10. صندوق النقد العربي الموحد. (2017). التقرير العربي الموحد لسنة 2017. الكويت: صندوق النقد العربي الموحد.
11. طارق قدوري. (2016/2015). مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر - دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014). أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة بسكرة.
12. عادل أحمد حشيش، و مصطفى شيحة رشدي. (1998). مقدمة في الاقتصاد العام. الاسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر.
13. عبد القادر قداوي، و محمد بن مريم. (2015). دراسة العلاقة بين حجم النفقات العمومية والنمو السكاني: دراسة تحليلية قياسية على حالة الجزائر للفترة (1965-2013). مجلة رؤى استراتيجية، المجلد 03 (العدد 11).
14. عبد الكريم البشير. (2009). دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 05 (06).
15. عبد المنعم فوزي. (1971). المالية العامة والسياسة المالية. بيروت، لبنان: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
16. عبد المؤمن محمد علي. (1980). أنماط التنمية في الوطن العربي (1960-1975). الكويت: المعهد العربي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي.
17. فاطمة الزهراء العيودي. (2016). الحوكمة رهان استراتيجي لترشيد الانفاق العام في الجزائر. المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية (7)، الصفحات 191-195.
18. فتيحة مزارشي. (2018/2017). أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة -دراسة حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه غير منشورة. سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة سطيف 01.
19. قاسم قصي الكليدار. (1991). قياس مستوى المعيشة في العراق ضمن حدود خط الفقر، ومستوى الكفاية ومستوى الرفاهية للسنوات 1979 و1988 و1990. أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية الادارة والاقتصاد، العراق: جامعة المستنصرية.
20. كمال قويدري. (2015). دراسة قياسية لأثر التحويلات الاجتماعية على ظاهرة الفقر في الجزائر. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 06 (رقم 01).
21. محمد خصاونة. (2015). المالية العامة النظرية والتطبيق. عمان، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.
22. محمد طاقة، و هدى العزاوي. (2007). اقتصاديات المالية العامة. عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
23. وزارة الموارد المائية. (بلا تاريخ). السياسة القطاعية فيما يتعلق بالموارد المائية والبيئة. تم الاسترداد من وزارة الموارد المائية.
24. وزارة الموارد المائية. (2018). السياسة القطاعية فيما يتعلق بالموارد المائية والبيئة. تاريخ الاسترداد 05 25 2018، من وزارة الموارد المائية: <http://www.mree.gov.dz/planification-et-developpement/?lang=ar>

● باللغة الأجنبية

25. AMATH, D. I. (2016, septembre 26). Composition des dépenses publiques et impacts sur la croissance économique : Analyses théoriques et empiriques sur des panels de pays développés, émergents et en voie de développement. Thèse doctorat . sciences économiques et politiques, france: universite bourgogne franche-comté.
26. CNES. (2016). Quel place pour les jeunes dans la perspective du développement humain durable en Algérie?, rapport national sur le développement Humain (2013-2015). Alger: conseil national economique et sociale.
27. Gouvernement Algérien. (2016). Algérie objectifs du millénaire pour le développement, rapport national 2000-2015,. Alger: Gouvernement Algérien.
28. la banque d'algerie. (2011). Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapports 2010. alger: la banque d'algerie.
29. Ministère de finance. (2018). Principaux indicateurs de l'économie Algérienne 2000- 2018. Consulté le 09 12, 2019, sur la direction Général de la Prévision et des Politiques:

<http://www.dgpp->

[mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/principaux_indicateurs/principaux_indicateurs_2018.pdf](http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/principaux_indicateurs/principaux_indicateurs_2018.pdf)

30. ONS. (2018). Compte revenue dépenses des ménages (2000-2017),. Consulté le 06 05, 2019, sur Office nationale des statistiques: http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/revenu_depenses_menages/depenses_menage2017.pdf
31. ONS. (2019). démographie algérienne 2018,. (N° 853) . Alger: office national des statistiques.

7. الملاحق ملحق رقم (01): تطور مجموعة من المؤشرات الاقتصادية في الجزائر للفترة (2001-2017).

معدل نمو PIB	معدل التشغيل	معدل البطالة	نفقات التجهيز (بالمليار دج)	نفقات التسيير (بالمليار دج)	الموازنة العامة/إجمالي الناتج الداخلي (%)	سعر البرميل (دولار أمريكي)	الناتج الداخلي الخام (مليار دج)	الإيرادات العامة (مليار دج)	الإنتاج العام (مليار دج)	السنة
3,0%	29,8%	27,3%	357,4	936,6	4,3	24,8	4260,8	1505,5	1321,1	2001
5,6%		-	452,9	1097,7	1,2	25,2	4537,7	1603,2	1550,6	2002
7,2%	30,4%	23,7%	516,5	1122,8	5,4	29,03	5264,2	1974,4	1690	2003
4,3%	34,7%	17,7%	638	1250,9	5,5	38,66	6126,7	2229,7	1891,8	2004
5,9%	34,7%	15,3%	806,9	1245,1	13,7	54,64	7544,1	3082,6	2052	2005
1,7%	37,2%	12,3%	1015,1	1437,9	13,3	65,85	8463,5	3582,3	2453	2006
3,4%	35,3%	13,8%	1434,6	1674	6,2	74,85	9389,6	3687,8	3108,5	2007
2,4%	37,0%	11,3%	1973,3	2217,8	9,1	99,97	11044	5190,5	4191	2008
1,6%	37,2%	10,2%	1920,9	2313,7	-5,7	62,25	9968	3676	4246,3	2009
3,6%	37,6%	10,0%	1807,9	2659,1	-0,6	80,15	11991,6	4392,9	4466,9	2010
2,9%	36,0%	10,0%	1974,4	3879,2	-0,1	112,9	14519,8	5703,4	5853,6	2011
3,4%	37,4%	11,0%	2274,5	4782,6	-4,5	111	15843	6339,3	7058,1	2012
2,8%	37,4%	9,8%	1892,6	4131,5	-0,4	108,9	16647,9	5957,5	6024,2	2013
3,8%	36,4%	10,6%	2501,4	4494,3	-7,3	100,23	17228,6	5738,4	6995,7	2014
3,7%	37,1%	11,2%	3039,3	4617	-15,3	53,06	16702,1	5103,1	7656,3	2015
3,2%	37,4%	11,7%	2711,9	4585,6	-12,6	45	17406,8	5110,1	7297,5	2016
1,4%	36,9%	11,7%	2631,5	4757,8	-5,9	54,01	18575,8	6182,8	7282,63	2017

المصدر: المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على مختلف الإحصائيات. لكل من: البنك الدولي والديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر وتقارير التنمية البشرية، وزارة المالية الجزائرية.

ملحق رقم (02): تطور مجموعة من المؤشرات الاجتماعية في الجزائر للفترة (2001-2017).

العمر المتوقع للحياة	معدل الخصوبة	معدل الزيادة الطبيعية (%)	عدد السكان (مليون)	نسبة الإنفاق على الرعاية الصحية من الإنفاق العام	معدل التضخم (%)	نسبة الاستهلاك العام من PIB	نسبة استهلاك الأسر من PIB	نمو نصيب الفرد من الدخل الوطني (%)	نصيب الفرد من الدخل الوطني (10 ³ دج)	مؤشر التنمية البشرية	السنة
72,4	-	%1,55	30,88	8,54	4,22	14,78	48,4	4,49	105,9	0,65	2001
73,4	2,5	%1,53	31,36	8,37	1,41	15,49	48,6	3,16	109,2	0,66	2002
73,9	2,5	%1,58	31,85	8,5	4,26	14,8	44,48	5,95	115,7	0,67	2003
74,8	-	%1,63	32,36	8,48	3,97	13,77	42,07	2,16	118,2	0,68	2004
74,6	2,5	%1,69	32,91	8,19	1,38	11,45	36,23	2,6	121,3	0,69	2005
75,7	2,58	%1,78	33,48	7,8	2,31	11,23	33,78	1,27	122,9	0,70	2006
75,5	2,66	%1,86	34,1	8,14	3,68	11,64	33,95	5,77	130	0,71	2007
75,6	2,75	%1,92	34,59	8,07	4,86	13,21	32,74	1,77	132,3	0,71	2008
75,5	2,83	%1,96	35,27	9,01	5,74	16,15	41,75	-0,24	132	0,72	2009
76,3	2,89	%2,03	35,98	9,65	3,91	17,23	38,86	2,62	135,4	0,73	2010
76,5	2,93	%2,04	36,72	9,37	4,52	20,67	36,61	-0,18	135,2	0,74	2011
76,4	2,94	%2,16	37,49	9,37	8,89	20,32	37,78	0,17	135,4	0,74	2012
77	2,92	%2,07	38,3	9,99	3,25	19,14	40,25	0,37	135,9	0,74	2013
77,2	2,89	%2,15	39,11	9,95	2,91	19,79	42,53	1,77	138,3	0,75	2014
77,1	2,84	%2,15	39,93	9,9	4,78	21,63	48,8	0,72	139,3	0,75	2015
77,6	2,78	%2,17	40,84	-	6,4	20,78	50,7	0,5	145,23	0,75	2016
77,6	2,71	%2,1	41,72	-	5,59	19,24	51	1,27	143,38	0,75	2017

المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على مختلف الإحصائيات. لكل من: البنك الدولي والديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر وتقارير التنمية البشرية، وزارة المالية الجزائرية.